حسن ضايض *

تعدّد مؤشّرات الفقر وألوانه في الرّيف المغربي

حال أرياف شمال مدينة فاس

تتميّز أرياف شمال مدينة فاس بكونها حافظت على أشكال إنتاج اقتصادية متناقضة. لكن موارد الأرض وبسبب عوامل خارجية منها ضعف تدخل الدولة، والتأثير السلبي للتاريخ على الجغرافيا، وللوسط الجغرافيّ على المجتمع، لم تتمكن من تثبيت سكان الأرياف نتيجة الضغط الديموغرافي المتزايد. وتحاول هذه الدراسة الكشف عن الأشكال المتعددة للتخلف البنيويّ في هذه الأرياف التي تتميز زراعاتها البورية (المعتمدة على الأمطار) بمحصول ضعيف وغير مستقر، مع تخلف هياكل الملكية، وتبني نظم زراعية عتيقة، وشيوع وحدات إنتاجية صغيرة لا تلبّي الحاجيات الأساسيّة للمزارع وأسرته، وكذا ضعف الأنشطة الصناعيّة والخدميّة. وتحيل الدراسة ذلك إلى الأولويات القصوى التي أعطتها الدولة للمجالات الريفيّة المرويّة من حيث التجهيزات والبُنى التحتيّة الاجتماعيّة، بينما ظلّ الريف التقليدي -كما هي أرياف شمال مدينة فاس- متخلفا.

تتضافر مجموعةٌ من العوامل في تفسير تهميش المجالات الرّيفية التّقليدية في المغرب وتخلّفها. وفي هذا الصّدد؛ لا تزال أرياف شمال مدينة فاس (شكل ١) - أو ما يُسمّى بتلال مقدّمة الرّيف الأوسط[١]- تعاني من التّأثيرات السّلبية للوسط الطبيعي، ومن سوء نظامها الزّراعي، ومن ضعف التّدخلات الرّسمية التي من شأنها تحقيق التّوازن بين الإنسان ومجاله؛ وذلك انطلاقًا من الإمكانيّات الطّبيعيّة والاقتصادية المحليّة. وقد ترتّب على هشاشة بنيات الإنتاج الاقتصادي المحلّي أو عن تخلّف نظام الإنتاج الفلاحي وسوئه، انعكاساتٌ اقتصاديةٌ واجتماعيةٌ متعدّدة ومتنوّعة؛ يعدُّ الفقر أحد أهمّ تجلّياتها.

إنّ الاستغلال الرّشيد للمؤهّلات الطبيعية التي تتوفّر عليها منطقة الدّراسة، ستكون له آثارٌ إيجابيّةٌ على سكّان الرّيف إذا ما وُضعت إستراتيجيّةٌ تنمويّةٌ فلاحيةٌ. وفي هذا الصدد، فإنّ التصوّر التّنموي المقترَح في هذه الدراسة، سيمكّن من ضمان الشّغل الدائم والمتنوّع، وتحسين الدّخل ومستوى العيش، والتّخفيف من كثافة الهجرة إلى المدن؛ ولا سيّما عند وجود الرّغبة السّياسية.

---

* أستاذ باحث، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس، المغرب.

١ تنتمي تلال مقدّمة الرّيف الأوسط إداريًّا، إلى إقليم تاونات؛ وتضمّ دائرتين ترابيّتين هما تيسة وقرية بّا محمد.

تبتغي هذه الدّراسة الكشف عن أشكال التّخلّف المتنوّعة والمتراكمة التي يعاني منها الرّيف المغربي؛ وذلك من خلال مجال ريفيٍّ، يجاور إحدى أكبر المدن بالمغرب (فاس). وهي الأشكال التي تُبرز – من جهةٍ – الخللَ في التّوازن بين الكثافات السكانيّة الهائلة (١٠٠ نسمة في الكيلومتر مربّع) والموارد الاقتصاديّة المحليّة؛ كما توضّح –من جهة أخرى– غياب تنميةٍ حقيقيّةٍ، تسهم في تحقيق الطموحات الاقتصاديّة والاجتماعيّة للشّباب الرّيفي.

وتؤكّد هذه الدّراسة على أنّ التّنمية التي لا تنبني على مقوّمات علميّةٍ تدعمها وتطوّرها؛ تظلّ في آخر المطاف تنميةً هشّةً، تفتقر إلى أيّ أساس إستراتيجيٍّ. وهو الأمر الذي ينطبق على منطقة الدّراسة، التي عرفتْ عدّة مشاريع تنموية باءت بالفشل. فإضافةً إلى محدوديّة تلك المشاريع أو بساطتها؛ فإنّها لم تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيّاتِ الاجتماعيّة والثقافيّة لسكّان الريف. وهي مسألة تشكو منها معظم المجالات المغربية، وقد أدّت إلى عجز الاقتصاد الوطني – وخاصّة منه الاقتصاد الحضري– على إدماج الحشود المتزايدة من الأطر الحاصلين على الشهادات العليا. ومن هنا، فإنّنا نعتقد أنّ المشاكل التي تعرفها المدن حاليا، وما يترتب عليها من قلاقل اجتماعية، واحتجاجات متزايدةٍ، و"حراكٍ متنام"؛ لا يمكن تطويقها والتغلب عليها إلّا بتدخلات اقتصاديةٍ رشيدة تستهدف الرّيف المغربي قبل كلّ شيءٍ.

ومن هذا المنطلق، يُفترض أن تطرح هذه المحاولة تصورًا تنمويّا للمنطقة، مرتكزة في ذلك على الملاحظة والدّراسة الميدانيّتين.

إنّ معالجة إشكاليّة الفقر ومؤشراته ونتائجه المجاليّة والاجتماعيّة بأرياف شمال مدينة فاس؛ قد تطلّب منّا وضع مقاربةٍ منهجيّةٍ استغرق تثبيتها أكثر من عشر سنوات. وهي مدّةٌ فرضتها شساعة المجال المدروس، وارتفاع كثافته السّكانية. وقد ساعدتنا على ذلك – إضافةً إلى ملاحظاتنا ودراساتنا الميدانية المباشرة – البحوث الجامعيّة التي أشرفنا عليها حول المنطقة، واللّقاءات العديدة التي كانت لنا مع المنتخبين المحليّين. وسعيًا منّا إلى ضبط معظم خصوصيّات المنطقة، والتّباينات التي توفّرها؛ آثَرْنا مقاربتها باتّباع الخطوات المنهجيّة التّالية:

– الاطلاع البيبليوغرافي المتنوّع، بهدف إغناء المعرفة في ميدان الفقر، وما يرتبط به أو يسبّبه (انظر قائمة المراجع أسفله).

– الملاحظات الميدانيّة المتكرّرة؛ والتي سمحت لنا بتدقيق تفرّعات الفقر وأشكاله، وتحديد الأسئلة المطروحة، وتشخيص المؤشّرات. كما سمحت لنا بمعرفة مؤهّلات المنطقة، بالشّكل الذي مكّننا من وضع إطار إستراتيجيٍّ عامٍّ لتنميةٍ ريفيّةٍ مندمجةٍ بمنطقة الدّراسة.

– اختيار عدّة مواقع تمثيليّة، بحسب ما تقدّمه من خصوصيات مجاليّةٍ واجتماعيّةٍ متباينةٍ؛ بهدف تحليلها بشكل عميق. وفي هذا الصّدد، شملت الدّراسة الميدانيّة نحو ٥٠٠ ربّ أسرةٍ ريفيّةٍ، تتوزّع على عدّة تجمّعات ريفيّة، وتستجيب لأحد المعايير الجغرافيّة التّالية:

- الموقع من الطّريق المعبَّد.
- القرب من المدرسة أو البعد عنها.
- أهميّة الملكيّة الكبيرة.
- أهميّة الملكيّة الصغيرة.
- الاستفادة من مشاريع تنمويّة فلاحيّة (مشروع تنمية الرّيف الغربي، مشروع تيسة، مشروع سبو الأوسط وإيناون الأسفل).
- أهميّة الاستغلال الفلاحي (بعلي، مروي*).
- أهميّة الهجرة الدّاخلية.

تتميّز أرياف شمال مدينة فاس منذ عقودٍ عدّةٍ بتزايد كثافتها السّكانية. إذ انتقلت الكثافة السكّانية من ٣٥ نسمة في الكيلومتر مربع[٢] عند مطلع القرن العشرين، إلى نحو ٥٠ نسمة في الكيلومتر مربع[٣]، خلال الستينيّات من القرن نفسه، وتبلغ ١٠٠ نسمة / كلم٢ حاليًا[٤].

غير أنّ دراسة كثافة السكّان بالنسبة إلى المساحة العامّة، لا تعبّر وحدها عن ظروف الاستقرار البشري بهذه المنطقة؛ وذلك إذا لم نأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للاستغلال الزّراعي. فإذا قمنا بتوزيع المساحة الصّالحة للزراعة على مجموع السكان؛ فإنّ نصيب الفرد منها لن يتجاوز ٠,٦٥ هكتارًا. وإذا كانت هذه المعادلة تُبرز بجلاءٍ فقدان التّوازن بين الاقتصاد الفلاحي وعدد السكّان الرّيفيّين بهذه المنطقة؛ فهي لا تعبّر عن حقيقة نصيب الفرد من الأراضي الفلاحيّة، إذا لم نربطها بعاملين اثنين، هما: الطّبيعة المتضرّسة للأراضي الفلاحية أوّلًا، وعدد الأفراد الذين لا يملكون أرضًا ثانيًا. فبالنسبة إلى العامل الأوّل، لا تمثّل الأراضي التي تقلّ انحداراتها عن ١٥٪ سوى ٤٠٪[٥]. وأمّا بالنسبة إلى العامل الثاني؛ فيتراوح عدد الأفراد الذين لا يملكون أرضًا بين ٢٠ و٤٠٪.

أولًا: تنوع مؤشرات هشاشة الاستقرار البشري وتعدّدها

التأثير السلبي للوسط الطبيعي وتعدّد عوامل الفقر الزّراعي

تتشكّل مقدّمة الرّيف من مجموعةٍ من التّلال ذات الارتفاعات المنخفضة بالغرب (٣٠٠ – ٤٠٠ م) والمرتفعة بالشرق وشمال مدينة تازة (١٠٠٠ م)؛ إذ يظهر المشهد التّضاريسي على شكل جبال حقيقيةٍ (شكل رقم ٢).

* الأرض البعليّة: هي الأرض التي لا تُسقى، بل تُبذر، وتُترك لموسم الأمطار. وعكسها الأرض المرويّة: وهي التي تُروى بعد البذار، عن طريق الآبار والأنهار والينابيع.

٢ محمد الناصري، **الجبال المغربية، مركزيتها، هامشيّتها، تنميتها** (الرباط: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٢)، ص٥١.

3 Daniel Noin, *La population rurale du Maroc* (Paris: Presse Universitaire de France, 1970), p251.

٤ مديرية الإحصاء، **الإحصاء العام للسكان والسكنى** (الرباط، ٢٠٠٤).

٥ حسن ضايض، "المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (فاس، ٢٠٠٥)، ص٤٤.

وبشكل عامٍّ، تتقدم هذه التّلال على شكل تضاريس متوسّطة الوعورة. وهي تتوسّع غربًا على سهل الغرب، وتضيق شرقًا حتى تصل إلى ثغرة تازة. وتنتظم شمال هذه التّلال – بموازاة وادي ورغة – مجموعةٌ من النّتوءات الصخرية متوسطة الارتفاع، تُدعى بـ"الصّفوف"[٦]. وهي تمتدّ على شكل شريطٍ من الأعراف الخطّية ذات التّكوينات الكلسيّة في معظمها[٧]. وتصل ارتفاعات هذه الأعراف إلى ٨٣٥ مترًا بجبل "مسعود"، عند التقاء واد "أولاي" بورغة؛ وإلى ٦٨١ مترا بجبل "أمركو" (مولاي بوشتى)، وإلى ٦٨٣ مترًا بصف الخروبة (عين معطوف)، وأخيرا إلى ٧١٢ مترا بصف الكلف (عين عائشة).

وتفصل هذه البروزات بين حوضين نهريّيْن: حوض ورغة في الشمال، وحوض إيناون وسبو في الجنوب. وهي عبارة عن خطٍّ لتوزيع المياه بين سبو وورغة، وهو لا يتلقّى من الضفّة اليسرى إلا كمّيات مائيّةً هزيلةً. وأمّا الجزء الأوسط من التلال، فيُوجَّه تصريفه نحو واد اللبن، رافد إيناون.

شكل رقم ١: موقع تلال مقدّمة الريف الأوسط من شمال المغرب

وتتميّز التّكوينات الصّخريّة بتركُّز كبير للصّلصال والطين؛ وهو ما يُعتبر من أهمّ إكراهات الاستقرار البشري بمنطقتي تيسة وقرية با محمّد. ويضاف إلى تلك الإكراهات ما يتعلّق بالانحدارات والتّعرية المائية، خصوصًا أنّ المجال يعرف غيابًا كلّيًا للغطاء النّباتي الطبيعي. وقد أوضحت إحدى الدّراسات، أنّ نحو ٦٩٪ من أراضي منطقة تيسة، لها انحدارات تتجاوز ١٥٪. وترتفع هذه النّسبة إلى نحو ٥٦٪ في منطقة القرية؛ في حين لا تمثّل

٦ "الصفّ" هو نتوءٌ طبوغرافي، مكوَّن من صخور صلبة تطفح فوق مشهدٍ تضاريسيٍّ منخفضٍ مكوَّن من صخور رخوةٍ.

7 Gérard Maurer, " Les montagnes du Rif central : Etude géomorphologique ", Série *géologie et géographie physique*, No.14, Rabat, 1968, pp 57-58.

الأراضي التي تقل انحداراتها عن ١٥٪ (على التوالي) سوى: ٩ , ١٢٪ و٩ , ١٧٪[٨]. وهذا يدلّ على أنّ الأراضي الفلاحية التي تستعمل وسائل الحرث العصرية، محدودةٌ جدًّا؛ نظرًا إلى أنّ "المكننة" تصبح صعبةً انطلاقًا من الانحدارات التي تفوق ١٥٪.

وما يزيد من صعوبة الاستغلال الفلاحي في مقدمة الرّيف، التّعرية المائيّة؛ التي تؤدّي إلى جرف المستويات العليا للتّربة الخصبة أو انزلاقها. وذلك بالخصوص خلال الفترات الرّطبة، التي تتعرض فيها الأراضي الطينيّة للانتفاخ وعدم الاستقرار. وهو ما يؤدّي إلى تدهور الوسط الطبيعي؛ لاسيّما أنّ قيمة التّعرية النّوعية (Erosion specific) تتراوح بين ١٠٠٠ طن في الكيلومترالمربع[٩]، و٧٠٠٠ طن في الكيلومتر المربع في السّنة[١٠].

كما أنّ هذا النّوع من الأراضي، المتميّز بغلبة الطين والصلصال عليه؛ يتعرض للتّشقق العميق، عندما تنخفض رطوبته. وهو ما يؤدي إلى كسر جذور الأشجار، أو يعرقل عمليّة الحرث؛ نظرا إلى قوّة تماسكها وترابطها. غير أنّ عملية الحرث العميق التي من شأنها الوصول إلى أعماق التشقّقات باستعمال جرّارات خاصّة؛ ليست في متناول أغلبيّة المستغلّين.

وما يزيد من حدّة التّعرية المائية بهذه المنطقة، في ارتباطها بالضغط السكاني؛ هو استغلال معظم الأراضي دون استعمال أبسط تقنيات محاربة التّعرية. ونشير هنا إلى أنّ الحرث لا يشمل كل الاستغلاليات الزراعية؛ نظرًا إلى خطوط التّسوية التي تسهّل التسرّب الداخلي، وتقلّل من الجريان. وبحكم خطورة التّعرية بهذه المنطقة؛ فإنّ الأمر يتطلب جهدًا كبيرًا، من خلال البحث عن أنجع الطّرق العلمية في مجال محاربة التّعرية والمحافظة على التربة، وكذلك من خلال تشجيع الفلّاح على استعمال التّقنيات الزّراعية الملائمة التي لا تتطلب تكاليف إضافيةً.

ومن بين التّأثيرات السلبيّة الأخرى للتّربة على الاستغلال الزّراعي بهذا الوسط؛ ما يلاحظ في المجالات المنخفضة، وما يتعرض له السكان المستقرون على المنحدرات. فخلال الفترات الرطبة؛ يؤدّي ضعف التّسرب الباطني إلى تكوين فرشٍ مائيّةٍ سطحيّةٍ، وإلى اختناق الحبوب لفترةٍ قد تزيد عن شهر. كما أنّ الأتربة دقيقة النّسيج وسريعة الانتفاخ (الطّفل، الطين) تمنع المزارعين – بعد سقوط الأمطار– من ولوج الاستغلاليّات، وتفرض عليهم توقيتًا زمنيًّا خاصًّا لاستغلال زراعيّ يراعي درجة رطوبة الأرض.

ومن بين النّتائج السلبية الأخرى للرّطوبة على التّربة – وبالتالي على الحياة البشرية – أنّ تجمّعات سكانيةً عدّةً، تعرف حصارًا تزيد مدّته، بحسب موقعها من السفوح. هذا مع ما يرافق ذلك من تعثّر التّمدرس أو توقّفه، وصعوبة الاتصال بالخارج في الحالات الطارئة، كما هو الشأن في حالات الولادة.

وعلى الرّغم من هذه الصعوبات؛ يحظى مجال مقدّمة الرّيف بمؤهلات ترابيّةٍ مهمّة (الطين)، تسمح بتكثيف الاستغلال البعلي. إذ تسجّل عدة استغلاليات زراعيّةٍ بجماعة بني سنوس (قرية با محمد) مردودًا مهمًّا للقمح الطري، قد يصل إلى ٦٠ قنطارًا في الهكتار الواحد. لكنّ الاستغلال الكثيف لهذه الأراضي، يتطلب جهدًا كبيرًا في مجال حماية الأراضي الطينية البعليّة وإعدادها، وهي أراضٍ تتميّز بمردودٍ زراعيٍّ مرتفع.

8 Ministère de l'agriculture, " Etude pédologique en vue de la mise en valeur agricole dans les cercles de Fès-banlieue, de karia et de Tissa, Provinces de Fès et de Taounate ", Vol. 1 et 2, Rabat, 1995.

9 Abdellatif Tribak , "Stratégies et techniques de lutte antiérosive dans les montagnes du Pré- Rif oriental (Maroc)", bulletin *Réseau Erosion*, No. 21, 2002, p. 47.

10 Mohamed Sabir & Boudhar, " Evaluation de l'efficacité physique et socio-économique de la DRS fruitière sur versants marneux du Prérif, commune d'Oulad Daoud ", Maroc, bulletin *Réseau Érosion* No. 19 (1999), p. 300.

تذبذب واضح للتّساقطات المطرية

يصل متوسط التّساقطات المطرية السّنوية بمقدمة الريف إلى ٥٠٠ ملم. لكنّ هذه الكمية تتوزع أساسًا بين تشرين الأوّل / أكتوبر ونيسان / أبريل، مع تركّز واضح خلال كانون الأوّل / ديسمبر وشباط / فبراير. كما أنّها تتراوح بين ٤٠٠ و٥٠٠ ملم في الجنوب الشرقي (عين لكدح، أولاد عياد، أوطابوعبان)، وبين ٥٠٠ و٦٠٠ ملم في باقي المناطق الأخرى. وتتميّز التّساقطات المطرية بالتباين الواضح في التوزيع الشهري؛ إذ تستأثر خمسة شهور فقط بنحو ٧٠٪ من حجم الأمطار السنوية.

وبصفة عامّة، يتبيّن لنا من خلال دراسة النظام السنوي للأمطار، أنّ تلال مقدمة الرّيف، خاصة خلال العقدين الأخيرين؛ تتميّز بتذبذبات مناخيّةٍ واضحةٍ. فإذا أخذنا على سبيل المثال محطّة تيسة، التي توجد في قلب منطقة الدراسة؛ يتّضح أنّ متوسط التّساقطات بين ١٩٦٣ – ١٩٦٤ و٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ (٤٢ سنةً مطريةً)؛ وصل إلى ٤٨٥ ملم، مع وجود ٢٠ سنة قلَّتْ فيها المتوسّطات عن هذا المتوسط، ووصل إلى ٥٤٠ ملم خلال عقدي الستّينيّات والسبعينيّات.

شكل رقم ٢: تطور مردود القمح في علاقته بالتساقطات المطرية في تلال مقدمة الريف بين ١٩٦٤ و٢٠٠٥ [١١]

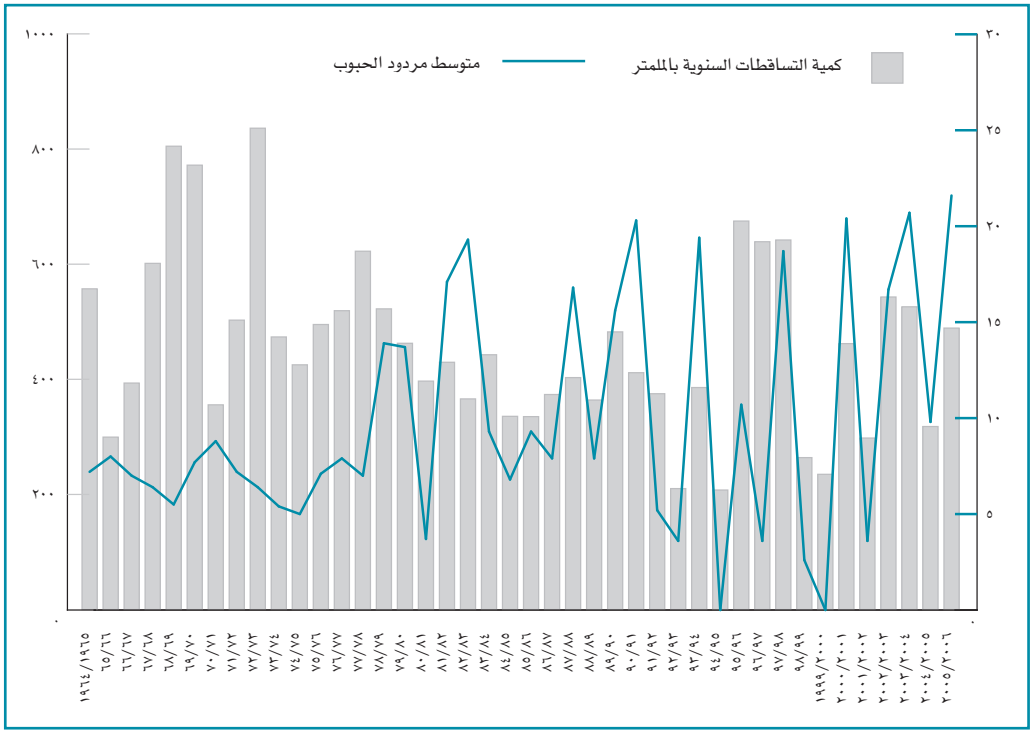

ولا تخلو التذبذبات المناخية من انعكاسات سلبيةٍ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكّان مقدمة الريف، التي تعتمد أساسًا في مداخيلها الفلاحيّة على الزراعات المطرية. ويمكن قياس تأثير التّساقطات على النشاط

١١ مركز الأشغال الفلاحية (تيسة، ٢٠٠٧).

الزراعي، من خلال دراستنا لمردود القمح في علاقته بكمية الأمطار السنوية بين ١٩٦٤ و٢٠٠٤.

بالنّظر إلى غياب السقي الذي يمكّن من تنظيم رطوبة التّربة؛ يبدو – إذًا – أنّ أسس الاقتصاد الفلاحي التي ترتكز أساسًا على زراعة الحبوب غير متينةٍ، ولا يمكن أن تؤمّن وحدها العيش لجماعةٍ سكانيةٍ ريفيّةٍ يزيد عددها على ٣٠٠ ألف نسمةٍ، موزّعةٍ على أكثر من ٨٧٠ تجمّعًا سكّانيًا ريفيًّا.

مياه سطحية وفيرة لكنّها ملوثة جدّا

يحفّ بشمال تلال مقدّمة الريف وجنوبها واديان كبيران هما: "واد ورغة" و"واد سبّو". غير أنّ مياههما، لا تستعمل في التنمية المحلية، وفي تزويد السكان بالماء الصالح للشرب؛ إضافةً إلى تركّز درجة تلوّثٍ كبيرةٍ فيها.

فبالنّسبة إلى "واد ورغة" وروافده، تكمن الأهميّة المائيّة لها الواد في كونه يوفّر وحده ١٣ ٪ من المياه السّطحيّة بالمغرب. ويتميّز صبيبُه بتركُّز قويٍّ خلال فصليْ الشّتاء والرّبيع، وبتراجع واضح خلال فصل الصّيف. ويترتّب على قوّة الجريان، خلال الفصل المُمطِر، ارتفاعُ حجم الموادِّ الصّلبة التي يحملها الواد. فقد تبيّن من خلال الدّراسة التي قامت بها مديريّة المياه والغابات[١٢]، أنّ الصّبيب المتوسّط السّنوي من هذه المواد، عند محطّة المجعرة، وفي ما بين سنتيْ ١٩٦٠ و١٩٩٠؛ يُقدَّر بنحو ٤٦٧ كلغم / ث، مع وجود حالات قُصوى وصلت إلى ٩٨٥ كلغم / ث سنة ١٩٧٦ – ١٩٧٧ و٢,٨٤٨ كلغم / ث سنة ١٩٦٢ – ١٩٦٣. وهو ما يعكس قوّة التّدهور البيئي بهذا الحوض، الذي يفقد سنويًّا ما بين ٢٠٠٠ و٣٦٠٠ طنٍّ في الكلم٢ من الأتربة؛ وهو ما ينتج عنه تراجع المردود الزّراعي بسبب فقدان التّربة لأهمّ مكوّناتها العضويّة والمعدنية، وكذلك تقلّص عمر السّدود نتيجة الكميّات الهائلة من الأوحال التي تتلقّاها سنويًّا.

وإضافةً إلى هذا النّوع من التلوّث؛ يعرف "واد ورغة" تلوثًا آخر خلال فترة موسم الزّيتون، بسبب مادّة "المرْج" (مادّةٌ سامّةٌ سائلةٌ من مخلّفات الزّيتون) الذي تلقيه مئات المَعاصر التقليدية والعصرية؛ تلك التي تعالج سنويا أكثر من ٥٦ ألف طن من الزيتون بمنطقة تاونات. ونشير – في هذا السّياق – إلى أنّ خمس معاصر عصرية بمدينة تاونات، تقذف في اتّجاه ورغة – أو في اتجاه روافده – بنحو ٧١٠٠ متر مكعّب من "المرج"، خلال سنةٍ زيتيّةٍ واحدةٍ، تقدّر بـ١٠٠ يوم[١٣].

وتكمن خطورة التلوّث الناتج عن "المرْج"، في كون لتر واحدٍ منه يعادل ١٥٠ لترًا من المياه المستعملة الحضرية. وتساهم هذه المادة في تلويث مياه الأودية والسدود – كما هو الشأن بالنسبة إلى سد الوحدة – بالفوسفور والأزوت، التي تشكّل سمادًا حقيقيًّا للنباتات المائية. وهو ما يؤدي إلى تكاثر مفرطٍ لهذه النباتات، التي تسبّب تقلّص نسبة الأوكسجين في الماء، بفعل امتصاصها للأوكسجين خلال الليل، وبفعل تحلّلها. وعليه، فإنّ ذلك يقلّل من التنوع الحيواني والنباتي، ويؤدّي – أخيرًا – إلى اكتساح الطّحالب لضفاف الأودية والسدود.

ويبقى استعمال مياه "واد ورغة" أقلّ خطورةً، مقارنةً بمياه "واد سبو"، التي يستعملها كثير من السكان في سقي الماشية، بل وفي الشرب كذلك؛ وذلك على الرغم من أنها تعرف تركّزا كبيرا للمواد العالقة والمواد العضويّة والكلور.

12 Direction des Eaux et Forêts, Plan d'aménagement anti-érosif du bassin versant de l'oued Ouergha en Amont du barrage Al Wahda (Rabat, 1994), p64.

13 Sébastien Boutet, *Protection de la ressource en eau du barrage Sahla* (Taounate: ONEP, 1999), p13.

ويرتبط تلوّث مياه هذا الوادي، بما تلقيه فيه مدينة فاس من نفايات صناعيّةٍ (من ٤٠ إلى ٧٠ ألف متر مكعّب من المرج في السنة، أكثر من ٣٦٠ كيلوغرامًا من الكروم في اليوم، أكثر من ٥٠ كيلوغرامًا من النيكل في اليوم)، ونفايات حضريةٍ (من ١٠٠ إلى ٢٠٠ طن من المواد العضوية، وأكثر من ٧٨ طنا من المواد العالقة، وأكثر من ٤٠٠ كيلوغرام من المعادن الثقيلة)[١٤]. وهو التلوّث الذي يسجّل درجات تتجاوز قدرة محطّات "المكانسة" وقرية "با محمد"، التي تعرف توقُّفات مستمرّةً. فعلى سبيل المثال، وصل عدد أيام التوقفات المسجلة في محطة قرية "با محمد" خلال مواسم معالجة الزيتون ١٩٩٨ – ١٩٩٩ و١٩٩٩ – ٢٠٠٠ و٢٠٠١ – ٢٠٠٢، على التوالي، إلى ٤١ و٢١ و١٣ يوما[١٥].

ويمكن لمس أهميّة تلوث "واد سبو" من خلال خاصيّة المياه الخام عند محطة قرية "با محمد" خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني / يناير ١٩٩٨ إلى كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢.

جدول رقم ١ : القيمة الأدنى والأعلى لدرجات التلوث

عند محطة قرية "با محمد" بين كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ وكانون الثاني / يناير ٢٠٠٢ [١٦]

ثابتة	القيمة الأدنى	القيمة الأعلى
نسبة أيونات الهيدروجين (ن.هـ)	٧,٦	٨,٤
الأكسيجين المذاب (مغ / ل)	٠	٩,٦
قابلية التأكسد (مغ / ل)	١,٨	١٠<
أمنيوم (مغ / ل)	٠,٠٤	١١,٥
الكلورور (مغ / ل)	١٣٧	١٨٧٥
المواد العضوية (مغ / ل)	١٠	٣١٠

لا تخلو هذه الظّاهرة من تأثيرات سلبيةٍ متعدّدةٍ على سكان الرّيف المجاورين لـ "واد سبو". ففي غياب حملات توعيةٍ؛ تُعدّ هذه المياه في الجماعات القروية – واد الجمعة، والولجة، وسيدي العابد، وبني سنوس، والمكانسة – مصدرًا لسقي الماشية، بل والسكان كذلك. كما أنّ النشاط الزراعي بضفاف "واد سبو" الأوسط، يعتمد أساسًا على هذه المياه، مع ما يرافق ذلك من تلوّثٍ خطير للخضر والبقول.

بنيات عقارية متفاوتة جدّا

تتركّز أغنى الأراضي الفلاحية وأجودها في منطقة الدّراسة بأيدي أقلّيةٍ متغيّبةٍ؛ وهو ما نتج عنه بروز تفاوت صارخ في بنية التملّك. وتعود الجذور التّاريخية لهذا التركّز إلى بداية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين،

١٤ الوكالة المستقلّة لتوزيع الماء والكهرباء (فاس، ٢٠٠٢).
١٥ المكتب الوطني للماء الصالح للشرب (فاس، ٢٠٠٤).
١٦ المكتب الوطني للماء الصالح للشرب (فاس، ٢٠٠٣).

نتيجة تسلّط البورجوازية الحضرية ورجالات السلطة على أراضي الريفيين واستيلائهم عليها [١٧].

وهكذا تبيّن دراسة البنيات العقاريّة، أنّ الأراضي التي تقل عن ٥ هكتارات، تمثل ٨٥٪ من الاستغلاليات؛ لكنها لا تمتدّ إلّا على ٤,٢٤٪ من المساحة المستَغَلّة. وأمّا تلك التي تتجاوز مساحتها ١٠ هكتارات، فلا تمثّل سوى ١٢٪ من مجموع الاستغلاليات. غير أنّها تستحوذ على ٦,٦٣٪ من مجموع المساحة الصالحة للزّراعة[١٨].

ويبقى هذا التّفاوت في توزيع الأرض بمنطقة "تيسة"، أقلّ حدّةً ممّا هو عليه في منطقة قرية "با محمد" التي لا تزال تعرف تركّزا قويّا للملكية الكبيرة. إذ إنّ الاستغلاليات التي تتجاوز ملكيتها ٢٠ هكتارًا، لا تمثّل سوى ٦٪، لكنها تمتد على ٣٣٪ من مساحة الأراضي الفلاحية[١٩].

وبشكل عامٍّ، يعرف توزيع الأرض تفاوتًا واضحًا بين مختلف الفئات الاجتماعية الريفية. ولقد نتجت عن هذا التّفاوت بنياتٌ سوسيو اقتصادية، تختلف أنظمة علاقاتها بالحيّز الجغرافي وبالمشهد الزراعي. وبتعبير آخر، فقد أدّى التوزيع غير المتساوي للأرض – التي تعتبر المطمح الحيويَّ لكل الأسر– إلى ظهور مجتمع ريفيٍّ غير متجانس، يتحكم فيه عامل التملك. ففي قمّة الهرم، تستأثر أقليّةٌ من المتغيِّبين أو المستقرّين على رأسمال عقاريٍّ يتجاوز حاجياتها. وغالبًا ما تمتهن تلك الأقلّية أنشطةً تزيد من قوتها وسلطتها السياسية والاقتصادية. تليها فئةٌ هي الأخرى غير متجانسةٍ، تتكوّن من الملّاكين الصّغار؛ وهي تستغلّ ملكيات عائلية من أجل الاستهلاك الذاتي. وفي أسفل الهرم نجد يدًا عاملةً عريضةً، أغلبها دون أرضٍ. ويبقى استعمالها واستغلالها، رهين الرّغبة والإرادة الحسنة للمالكين الكبار أو ممثّليهم.

نظام زراعيٌّ غير متطوّر

رغم مرور أكثر من خمسين سنةً على الاستقلال؛ لا يزال المشهد الزراعي بتلال مقدمة الريف الأوسط يتميز بطابع الرتابة، على الرّغم من قربها من مدينة فاس. وما يفسّر ذلك، هو انعدام الغطاء النباتي الطبيعي، واعتماد السكان على نظام زراعيٍّ، تُعدّ فيه الزراعات الموسمية غير المروية أهم عناصره.

أ - استعمالٌ محدودٌ لعوامل الإنتاج

لا تتجاوز نسبة الاستغلاليات المعتمِدة في الحرث والحصاد على المكننة(Mechanization) (على التوالي): ٢٣,٥٪ و١٥,٨٪؛ أي نحو جرّار واحدٍ لكلّ ٤٠٠ هكتار، وآلة حصادٍ واحدةٍ لكلّ ٣٠٠٠ هكتار تقريبًا. وأما استعمال البذور المنتقاة، فلا يحظى به إلا ١١٪ فقط من الاستغلاليات. ويبقى استعمال الأسمدة مهمًّا؛ إذ تلجأ إليه ٦٥٪ من الاستغلاليّات.

وتعرف هذه المتوسّطات تباينًا من جماعةٍ قرويّةٍ إلى أخرى. فإذا أخذنا على سبيل المثال استعمال البذور المنتقاة؛ يتبين أنّ الاستغلاليات التي تلجأ إليها، تتراوح بين ١,٠٪ و٥٣٪. وحتى بالنسبة إلى الجماعات التي تعرِف

17 G. Lazarev, " Répartition de la propriété et organisation villageoise dans le Prérif, l'exemple des Hyaïna ", *Revue de la Géographie du Maroc*, Rabat, No. 8 (1965), p 61.

١٨ المديريّة الإقليميّة للفلاحة (تاونات، ٢٠٠٨).

١٩ حسن ضايض، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٢.

تركُّزًا للملكيّة الكبيرة (الولجة، المكانسة)؛ فإنّ هذه النسبة لا تتجاوز ١٧٪[٢٠].

ب - مساهمة ملكيّة سكان الحواضر في استمرار الأشكال غير المباشرة للاستغلال الفلاحي

تبيّن من خلال الإحصاء الفلاحي لسنة ١٩٩٦[٢١] أنّ هذه الأشكال - التي يحصل فيها المزارع على خُمس أجرته أو رُبعها عينًا - لا تزال تمتدّ على ما بين ٨ و١٤٪ من الأراضي الزراعية بمنطقة تيسة[٢٢]. وهذا يدل على أن البنيات الزّراعية بهذه المنطقة، لا تزال تشكو من التخلف؛ بحكم أنّ هذه الأشكال تعرقل تطور أنظمة الإنتاج الفلاحي، ولا تساهم في تحسين مستوى عيش الفئات الاجتماعية المعنية. وبمعنًى آخر، لم تتمكّن الملكية الكبيرة من توظيف الأموال الكفيلة لتحقيق ذلك. والشّاهد على ذلك، هو العدد المحدود جدًّا لليد العاملة الأجيرة في الأراضي التي تعرف تركّزًا للملكية الكبيرة. فهي في أحسن الأحوال لا تتجاوز ٤٪ من مجموع اليد العاملة الدائمة[٢٣].

تدخّل محدودٌ في التنمية الريفية

تتعدد أشكال تهميش بوادي تلال مقدمة الريف الأوسط؛ على نحو يصعب معه التطرق إليها في كلّيتها. وهكذا، فإذا أخذنا بعين الاعتبار - على سبيل المثال - التزويد بالماء الشروب، وتمدرس الأطفال، والخدمات الصحية؛ سيتضح أنّ هذه المنطقة تعاني من تهميش حقيقيٍّ.

فبالنسبة إلى التّزويد بالماء، لا يزال السّكان يقطعون ما بين خمسة وستة كلومترات للوصول إلى أقرب نقطة ماءٍ؛ على الرّغم من وجود عيون ماء (fountains) في معظم الدّواوير[٢٤]. ويعود ضعف استعمال هذه العيون في تجمعات ريفيّةٍ عدّةٍ، إمّا إلى الأعطاب الحاصلة بها، والإتلاف الذي تتعرض له؛ أو إلى تفضيل السكّان مصادر ماءٍ أخرى مجانيّة تلبّي حاجياتهم. ولا شك في أن عزوف الأسر عن التزود من هذا المصدر المائي؛ يفسّره وضعهم الاقتصادي غير المؤهَّل لتحمّل مثل هذه النفقات. فهم يفضلون قطع المسافات الطّوال لجلب المياه، عوض "أداء ضريبةٍ قارّةٍ تثقل كاهلهم" - حسب تعبيرهم - قد تصل إلى ٥ دراهم للطنّ الواحد من الماء[٢٥]؛ لا سيّما أنّ اليد العاملة التي تناط بها هذه المهمّة موجودةٌ ومجانيّة (الأطفال والنّساء).

وأمّا التّعليم، فيمكن تلمّس عمق أزمته من خلال مؤشرين اثنين هما: التكرار والانقطاع[٢٦]. فعلى مستوى التعليم الابتدائي بالوسط الريفي؛ نجد أنّ ١٤٪ من بين ١٠٠ تلميذ - خلال الموسم الدراسي ٢٠١٠ - ٢٠١١- يرسبون (٧٪) أو ينقطعون عن الدراسة (١ ,٧٪). وتصل هذه النسبة إلى ٢٠٪ تقريبًا في المستوى الثاني. وتظهر أهميّة الرّسوب - بشكل جليّ - في هرم أعمار التلاميذ. فعلى سبيل المثال، ١٧٪ من تلاميذ مدارس "جماعة سيدي محمد بن لحسن" تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٧ سنة.

غير أنّ أهمية التخلّف الدّراسي، تظهر بوضوح على مستوى التعليم الإعدادي والثانوي؛ إذ إنّ نسبة التلاميذ في

٢٠ وزارة الفلاحة، الإحصاء الفلاحي (الرّباط، ١٩٩٦).
٢١ المديريّة الإقليميّة للفلاحة (تاونات، ١٩٩٦).
٢٢ وزارة الفلاحة، الإحصاء الفلاحي (الرّباط، ١٩٩٦).
٢٣ تتشكّل اليد العاملة الدّائمة من اليد العاملة الأجيرة واليد العاملة الأسريّة.
٢٤ الدّواوير، مفردها دوّار: وهي تجمّعاتٌ سكّانيةٌ ريفيّةٌ.
٢٥ يحدِّد المكتب الوطني للماء الصّالح للشّرب -مع متعاقدين ذاتيّين- ثمن الطنّ الواحد من الماء بنحو درهميْن ونصف.
٢٦ نسبة الانقطاع: هي مجموع المرشَّحين، ناقص مجموع النّاجحين والرّاسبين.

هذين المستويين لا تمثّل – على التوالي – سوى ١٤ و٦٪ من مجموع التلاميذ بأرياف "تيسة". وبشكل عامٍّ، يمكّننا الجدول الآتي من معرفة ضعف التّمدرس بهذين المستويين.

جدول رقم ٢: وضعية التّعليم على مستوى التّعليم الإعدادي والثّانوي بأرياف "تيسة"، خلال السنة الدراسية ٢٠١٠ – ٢٠١١ [٢٧].

المستوى	عدد التّلاميذ	الإناث (٪)	الرّسوب (٪)	الانقطاع (٪)
الإعدادي	٣٨٠٠	٢٩,٧	١٨,٣	٤,٦
الثّانوي	١٦٢٩	٣٦	٢٠,٢	٣

بشكل عامٍّ، تترجم وضعيّة التّعليم بمنطقة الدّراسة، صعوبات الأداء التي يجدها الطفل الريفي المتمدرس في مسايرة الركب الدراسي منذ السنوات الدراسية الأولى. وغالبًا ما يدفع هذا التّعثر الآباء إلى الحكم المسبق على أبنائهم بالفشل عند أوّل رسوب، ويجعلهم يحجمون – بالتالي– عن دفع مصاريف إضافية للسنة الموالية. وفي هذه الحالة، فهم يفضّلون إلحاقهم بالقطاع الفلاحي (رعي الماشية) وإدماجهم فيه، إلى حين يصيرون قادرين على الهجرة إلى المدن أو إلى استغلاليات القنب الهندي بمنطقة كتامة في شمال المغرب.

وأمّا على مستوى الخدمات الصحية، فإنّ المنطقة تعرف تخلُّفًا واضحًا، يمكن قياسه من خلال مؤشّرين اثنين. يتمثّل المؤشّر الأوّل في متوسط المسافة التي يقطعها الرّيفيون للوصول إلى أقرب نقطةٍ صحيّةٍ؛ والتي تصل إلى خمسة كيلومترات هي في الغالب غير معبَّدةٍ. وأمّا المؤشّر الثّاني، فيتمثّل في أنّ أكثر من ٧٠٪ من الأسر؛ تلجأ – عند المرض – إلى الطب التقليدي أو الشعوذة[٢٨].

ثانيًا: تعدد الانعكاسات المجالية والاجتماعية لتخلف هياكل الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي

مصادر دخل متنوعة، لكن اعتمادٌ كبيرٌ على الدخل غير الفلاحي

أ - دخل فلاحي هزيل وغير مستقر

يجد ضعف الدخل الفلاحي بتلال مقدمة الرّيف الأوسط تفسيره، في استمرار اعتماد السكان على فلاحةٍ معيشيّةٍ. وذلك في غياب إدماج الإعدادات الهيدروفلاحيّة العصرية، وفي اعتمادهم على فلاحةٍ أحاديّة المنتوج، وكذلك في صغر ملكية أغلبية السكان الرّيفيين.

٢٧ مصلحة التّخطيط، نيابة وزارة التّربية الوطنيّة (تاونات،٢٠١١).
٢٨ من ملاحظات دراسة ميدانيّة قام بها الباحث في أرياف مقدمة الريف الأوسط (٢٠١١).

ونظرًا إلى هذه العوامل – وعوامل أخرى سبق ذكرها – لا يتجاوز متوسّط الدّخل الفلاحي للاستغلاليات التي تقِلّ مساحتها عن خمسة هكتارات ٤٣٠٠ درهم في السّنة، وذلك خلال سنةٍ عاديةٍ. وهو دخلٌ هزيلٌ؛ لأنّ الفلّاح يعتمد أساسًا على الزّراعات البعليّة، ولضعف المغروسات الشجرية، خاصةً منها أشجار الزّيتون التي لا يتجاوز عددها ١٨ شجرةً في الهكتار. كما يرتبط تدنّي الدّخل الفلاحي بضعف الحمولة الحيوانية بهذه الاستغلاليات. فهي لا تحوي سوى ٦ ,١٨٪ من مجموع القطيع، مقابل ٧١٪ تقريبًا بالنّسبة إلى الاستغلاليّات التي تتجاوز مساحتها ٢٠ هكتارًا. وتتبيّن لنا هشاشة الاستقرار البشري بشكل جليٍّ، عندما نعلم أنّ ٣٠٪ من الأسر الريفية بهذه المنطقة لا تملك ولو رأس ماشيةٍ واحدًا[٢٩].

ويرجع ضعف هذا الاندماج – بالأساس– إلى تقلّص مدّة الإمكانات الكلئية والعشبية داخل الاستغلاليات أو خارجها؛ وذلك نظرًا لطبيعة تربة الصلصال والطين التي تتميز بالجفاف السريع، ولشِبْهِ انعدام الغطاء النباتي الطبيعي، الذي من شأنه التخفيف من عملية النتح وتزويد الماشية بالوحدات العلفية الإضافيةَ. كما أنّ توالي السّنوات العجاف منذ بداية عقد التسعينيّات، قد أسهم إلى حدٍّ كبير في تقليص قطيع الماشية؛ إذ أصبح اللجوء إلى تربية الأغنام والأبقار بمنزلة مجازفةٍ يصعب على الأسر الفقيرة تحمّل تبعاتها.

ب - المداخيل غير الفلاحية، مصدرٌ أساسيٌّ في عيش الرّيفيين

لا يمكن فهم الاستقرار البشري – في المجال المدروس– انطلاقًا من قطاع فلاحيٍّ، لا يلبّي الحاجيات الأدنى لعيش الأسرة، وغير قادر على تقديم الشغل لكل اليد العاملة التي هي في سن العمل (١٥ – ٦٥ سنة)، والتي تصل في المتوسط إلى ٤ أفراد لكلّ استغلاليةٍ[٣٠]. فقد تبين من خلال الدّراسة الميدانية، أنّه لا يتوفّر – في المتوسّط – سوى ٦٤ يوم عمل خلال سنةٍ عاديّةٍ (أقل من ١٠ أيام عمل للهكتار الواحد). وهي تتوزّع على ٢٢ يوم عمل في إعداد الأرض وحرثها، و٣ ,٢١ يوم عمل في حصاد المحصول الزراعي وجمعه، و٧ ,٢٠ يوم عمل في جني الزيتون ومعالجته. وينخفض هذا المتوسط إلى ما بين ٥ و١٠ أيام عمل فقط خلال سنةٍ جافّةٍ؛ بحيث يقتصر العمل الفلاحي فيها على إعداد الأرض وحرثها فقط.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار متوسط أيام العمل بالنسبة إلى عدد الأفراد الذين هم في سن العمل؛ فإن كل واحدٍ منهم لا يملك أن يشتغل أكثر من ١٦ يومًا خلال السنة. ومن هنا يتضح أن الاقتصاد الفلاحي، لا يمكن أن يضمن الشّغل الدّائم لكل السكّان النّشيطين بأرياف هذه المنطقة. ممّا يدلّ كذلك على أنّ البنيات الاجتماعية الريفية، تستمد قوتها واستمرارها من بنيةٍ سوسيو مهنيّةٍ معقّدةٍ، ساهمت إلى حدٍّ كبير في الحفاظ على وحدات الإنتاج التقليدية.

ولتوضيح تخلّف الاقتصاد الفلاحي المحلي؛ اخترنا نموذجًا لاستغلاليةٍ تصل مساحتها إلى ٥ ,٣ هكتارات، يقتات منها ٨ أفرادٍ، أربعةٌ منهم في سنّ العمل. تُحرث هذه الاستغلالية بالبهائم وبالمعول في حالة الانحدارات القوية، ويصل إنتاجها من الحبوب إلى ٩ قناطير؛ بينما تقدَّر حاجيات الاستهلاك البشري بـ٢٠ قنطارًا، و٩

٢٩ حسن ضايض، مرجع سبق ذكره، ٢٧٨.
٣٠ قطعة الأرض المستغلة للزراعة وتربية الحيوانات.

قناطير للاستهلاك الحيواني، وقنطارين للبذور. وهكذا، لا تحقّق الاستغلالية الاكتفاء الذاتي، ويصبح شراء الحبوب من السوق بسبب ذلك أمرًا ضروريًا.

والفائض من القطنية – أي نحو ٣ قناطير– يُباع. وأمّا إنتاج الزيتون (٤ قناطير) فيحوَّل إلى زيت (٨٠ لترًا تقريبًا)، ليباع نصفه، ويُحتَفَظ بالنّصف الآخر للاستهلاك الأسري. في حين يقع استهلاك الإنتاج الحيواني، كالزبدة والحليب، ويوَجَّه رأس ماشية أو رأسان (عجلٌ أو حملٌ) خلال السّنة للسّوق، لتغطية النفقات الأسرية ومصاريف استغلال الأرض.

وإذا حدّدنا عدد أيام العمل التي تحتاج إليها هذه الاستغلالية بـ٨٤ يومًا، وقيمة يوم عمل بـ٦٥ درهمًا؛ فإنّنا نخلص في النّهاية إلى أن هذه الأسرة لا يمكن أن تعتمد على الإنتاج الفلاحي فقط في العيش، وإنّما ينبغي لها أن تعتمد كذلك على أنشطةٍ اقتصاديّةٍ أخرى، خاصةً منها الهجرة إلى الخارج، والتّقاعد، والصناعة التقليدية، والتجارة المتنقّلة، والمياومة، والعمل في ضيعات القنب الهندي بالمناطق المجاورة، وفي التّهريب.

وهكذا، يصل عدد الأفراد الذين يشتغلون خارج الاستغلالية إلى اثنين في المتوسط. وتمسّ هذه الظّاهرة كل الدّواوير، غير أنّها تتراوح بين٢٠٪ في الدّواوير التي تعرف نشاطًا فلاحيًّا متطوِّرًا (الدّواوير الممتدة على طول وادي ورغة وسبو واللّبن)، و٦٠٪ في الدواوير التي تتميّز بكثافةٍ سكّانيةٍ عاليةٍ ومردوديّةٍ فلاحيةٍ ضعيفةٍ (معظم الدواوير).

وأمّا نوع النّشاط خارج الاستغلالية؛ فيغلب عليه النشاط الدائم، الذي يتجاوز ٦ شهور في نحو ٢٥٪ من الحالات.

وبإمكاننا تقدير وزن الموارد الخارجية في الاقتصاد الأسري عند مقارنته بالدخل الفلاحي. فقد صرّحت ٨٠٪ من الأسر التي تقل مساحة استغلاليّتها عن ١٠ هكتارات، بأنّ المداخيل الخارجية تقلُّ أو تساوي المداخيل الفلاحية السنوية؛ بينما صرّحت ٢٠٪ من الأسر بأنّ مداخيلها غير الفلاحية تفوق مداخيل الاستغلال الفلاحي.

وإذا كانت هذه النّسب تخصّ سنةً جيِّدةً؛ فإنّ العمل خارج الاستغلالية، وخلال سنةٍ جافّةٍ، سيصبح أمرًا يشمل أكثر من ٧٠٪ من أفراد الأسرة الذين هم في سن العمل. بل إن العمل خارج الدوّار يأخذ أشكالًا تثير الانتباه، ويعكس – في الوقت نفسه – الصعوبة التي تعرقل الاستقرار والعيش في هذه المنطقة. ومن بين هذه الأشكال نجد – على سبيل المثال – ظاهرة التسوّل، التي يتعاطاها بعض أرباب الأسر داخل المنطقة أو في مدينة فاس. كما نجد ظاهرة المتاجرة بالمخدّرات التي تتعاطاها نسبةٌ كبيرةٌ من الشبّان في جماعتي "عين عائشة" و"تيسة".

وكما رأينا سابقًا؛ لا يمكن لاستغلاليةٍ فلاحيةٍ تقلّ عن ٥ هكتارات أن تكون هي المصدر الوحيد لعيش أسرةٍ تتكوّن من ٨ أفرادٍ. ففي "دوار العدادمة" مثلًا، وعلى الرّغم من وجود فلاحةٍ تعتمد على المكننة بقرية "السواطي" (زراعة الحبوب)؛ فإنّ المداخيل غير الفلاحية تزيد – لدى أكثر من ٥٠٪ من الأسر– على مداخيل الإنتاج الفلاحي، نظرًا للارتباط بالعمل في الجنديّة والهجرة إلى الخارج. لكن بحسب تصريح أرباب الأسر

المستقريّن، بدأت المداخيل غير الفلاحيّة تعرف نوعًا من التقلّص منذ بداية عقد التّسعينيّات؛ إذ إنّ حظوظ العثور على عمل موسميٍّ في المدن القريبة – خاصّةً منها فاس– بدأت تشهد تقلّصًا واضحًا، نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي تعرفها هذه المدينة. كما أن استقرار الأبناء بشكل نهائيٍّ في المدن المستقبِلة لهم، قد ساهم إلى حدٍّ كبير في تقلّص هذه الموارد. فإذا كان الابن قبل زواجه يبقى مرتبطًا بذويه في البادية عن طريق إرسال النّقود والزّيارات المتكرّرة خلال المناسبات الدينية؛ فإنّ هذه العلاقات تبدأ في التقلّص تدريجيًّا بعد زواجه. فهو – في هذه الحالة – لا يستطيع تحمّل نفقات عيش أسرتيْن من خلال عمل مأجور موسمي غير مضمونٍ. ومن بين عواقب تراجع مثل هذه المداخيل غير الفلاحية، ما يلجأ إليه بعض الآباء من فصل الأبناء عن الدراسة؛ لإدماجهم منذ سنٍّ مبكّرة في حياة العمل، وتحميلهم مسؤوليّة المساهمة في موارد الأسرة ونفقاتها. وقد لا نستغرب عندما نجد أطفالًا صغارًا دون سنّ العمل في استغلاليّات القنب الهندي في منطقة "كتامة" ومنطقة "بني أحمد".

وممّا ينتج عن ضيق العيش كذلك؛ ما يعمد إليه بعض الآباء من طرد أبنائهم المتزوّجين العاطلين عن العمل من البيت، أو إرغامهم على الاستقلال خارج بيت الأبوين، أو تهديدهم بذلك. فالآباء – منهم الأميّون، الذين تتجاوز أعمارهم خمسين سنةً – لا يستسيغون تحمّل الأبناء غير المنتجين، لأنّهم لم يسمعوا قطُّ – كما يقول أحد الآباء – بما يُسمَّى حاليًّا بالبطالة عندما كانوا صغارًا. "فكلّ أفراد الأسرة كبيرهم وصغيرهم مُلزَمون، بشكل أو بآخر، بالمساهمة في ميزانية الأسرة".

ومن بين الظواهر التي صارت الآن – وأكثر من أي وقت مضى– تكتسح المجال الاجتماعي لمقدّمة الرّيف الأوسط[٣١]، نذكر ظاهرة تصدير خادمات البيوت باتّجاه فاس والدار البيضاء؛ وذلك مقابل أجرةٍ شهريّةٍ تصل في المتوسط إلى ٣٠٠ درهم. ومن خلال دراستنا لهذه الظاهرة؛ اتّضح لنا أنّ متوسط عدد الخادمات لكلّ دوّار في منطقة "تيسة"، يتراوح بين ١٠ و٢٠ فتاةً. ويعتبر هذا النوع من العمل بالنّسبة إلى العديد من الأسر المورِدَ الأساسيَّ للعيش، وهو يمكن أن يدرّ على الأسرة الواحدة نحو ١٥٠٠ درهم شهريًّا.

النفقات الغذائية وغير الغذائية بالمجال الريفي: ارتباط وثيق بالمردودية الفلاحية[٣٢]

أ - استقطاب التغذية لأكبر حصة من النفقات الأسرية

تتميز بَوادي تلال مقدمة الريف الأوسط بتذبذب فرص الشّغل، وبضعف القدرة الشرائية؛ ممّا يدلّ على أن تردّد الريفيّ على السّوق وحجم إنفاقه، يرتبطان إلى حدٍّ كبير بقيمة المحصول الفلاحي.

من خلال قراءة الجدول رقم ٣؛ يمكن لنا أن نبدي الملاحظات التّالية:

٣١ أصبحت معظم أسواق منطقة "تيسة"، خاصّةً منها سوقيْ "تيسة" (الأربعاء) و"عين عائشة" (الأحد)، قبلةً للحضريّين الفاسيّين الرّاغبين في خادمات البيوت.

٣٢ شملت الدّراسة الميدانية –بصفةٍ خاصّة– الرّيفيين المستقرّين، ولم تشمل المُلّاكين المتغيّبين؛ وذلك بحكم أن نفقاتهم المعيشيّة ومصاريفهم المرتبطة بالسكن، تقع في معظمها خارج منطقة الدراسة.

- تستهلك الأسر – التي تتجاوز استغلاليّاتها ٥ هكتارات – من اللّحم الأحمر أكثر من ضعف ما تستهلكه الأسر التي تقل مساحة استغلاليّتها عن ٥ هكتارات. كما أنّ الاستهلاك بالنسبة إلى هذه الفئة يعرف تفاوتًا كبيرًا؛ إذ إنّ ٥,١٠٪ من أرباب الأسر، صرّحوا بأنّهم لا يأكلون اللحم إلا "نادرًا"، أي مرّةً واحدةً في الشّهر، أو عندما يحلّ ضيفٌ، أو من "العيد إلى العيد". وأمّا الأسر التي تستهلك نصف كيلوغرام من اللّحم أو أقلّ، فتمثل ٣٠٪ من الأسر التي تقلّ استغلاليّاتها عن ٥ هكتارات.

- وأمّا استهلاك الدّجاج؛ فالأمر فيه مختلفٌ، بحكم أنّ معظم الأسر تربّي هذا النوع من الماشية بمعدل ٣ إلى ٥ وحدات لكل أسرةٍ. وعلى الرغم من ذلك، فقد صرّحت نحو ٣٤٪ من الأسر بأنها لا تستهلك لحم الدّجاج إلّا نادرًا.

- تقارُب مستويات الاستهلاك بالنّسبة إلى الاستغلاليّات التي تقلّ عن ٥ هكتارات، وفئة الاستغلاليات المقدّرة بـ ٥–١٠ هكتارات. وذلك لا يدلّ على أنّ مداخيلهما غير متفاوتةٍ؛ وإنّما يجد تفسيره في الهجرة التي تمسّ الاستغلاليات الأولى أكثر من الثّانية.

- تزايد عدد أفراد الأسرة، وتذبذب الإنتاج الفلاحي، وتراجع مردوديّة الأراضي الفلاحيّة؛ بسبب زحف التّعرية، وقدم الاستغلال. وكلّها عوامل تجعل ٢,٥٥٪ من المستغلين، تقل مدة خزنهم للحبوب عن ستة أشهر، وتدفع ٢,٧٦٪ منهم إلى التوجّه للسوق لشراء ما يحتاجون إليه من زرع أو طحين. وتتراوح نفقات الحبوب بين ٥٠٠ و٧٥٠ درهم للأسرة خلال سنة عادية، وتتجاوز ١٥٠٠ درهم خلال السنوات الجافة. ومن بين الإستراتيجيات التي يتبعها الريفيون لتحصيل هذه النفقات، نجد التقليص من النفقات الأخرى خاصة منها اللحم. ومن بينها، كذلك، التخلي عن النفقات غير الغذائية، خاصة منها ما يرتبط بالتجهيز والتأثيث المنزليَّين.

جدول رقم ٣: توزيع متوسّط الاستهلاك الغذائي الأسبوعي (بالكيلوغرام) حسب حجم الاستغلاليّة

مجال الإنفاق مساحة الاستغلالية (بالهكتار)	اللحوم الحمراء	الدجاج	السمك	القطاني	الخضر	الحبوب ومشتقاتها	الفواكه الخضراء	نفقات أخرى
٥-٠	٠,٩٥	٠,٩٠	١,٩٥	٤	٦,٥	١٥	٣	–
١٠-٥	١,٢	١,٤	٢,٣	٣	٨,٥	١٠	٤,٥	–
٢٠-١٠	٢,٣	٢,٤	٣,٧	٢	٩,١	٨	٨	–
أكثر من ٢٠	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢	٧,٥	٨	٨	–
متوسط الاستهلاك	١,١	١,٢	٢,٢	٢,٧٥	٧,٤	١٠,٢٥	٤,١	–
قيمة الاستهلاك (درهم)	٥٠	٢٠,٥	١٣	٢٢	١٥	٤٦	٨	٢٠

ب - ضعف النّفقات غير الغذائية

جدول رقم ٤: متوسط النّفقات غير الغذائية السّنوية الرئيسة (بالدرهم) بحسب فئة الاستغلاليات (هكتار) [٣٣]

فئة الملكية مجال الإنفاق	٠-٥	٪	٥-١٠	٪	١٠-٢٠	٪	أكثر من ٢٠	٪	متوسط قيمة النفقات (درهم)	٪
الملابس	٨٢٠	٣٩	١١٠٠	٢٢,٦	١٨٥٠	٢٦,٨	٢٢٠٠	٢٣,٩	١٤٩٣	٢٥,٨
التّجهيز والتّأثيث	٣٨٥	١٨,٢	١٢٠٠	٢٤,٦	١٥٧٠	٢٢,٧	١٦٤٠	١٧,٨	١٢٠٠	٢٠,٨
التّطبيب	٢٦٠	١٢,٣	١١٥٠	٢٣,٦	١٥٠٠	٢١,٧	٢٥٠٠	٢٧,٢	١٣٥٣	٢٣,٤
النّقل والترفيه	٣٩٠	١٨,٥	٥٧٠	١١,٧	٧٨٥	١١,٤	١٠٤٠	١٢,٧	٦٩٦	١٢
التّمدرس	٢٥٠	١١,٨	٨٥٠	١٧,٤	١٢٠٠	١٧,٤	١٨٠٠	١٩,٦	١٠٢٥	١٧,٧
مجموع النفقات	٢١٠٥	١٠٠	٤٨٧٠	١٠٠	٦٩٠٥	١٠٠	٩١٨٠	١٠٠	٥٧٦٥	١٠٠

يتجلّى – إذًا – من خلال الجدول، تخلّف مستوى إطار عيش الأسر التي تقل مساحة استغلاليتها عن خمسة هكتارات؛ والتي تمثّل أكثر من ٩٠٪ من الأسر بأرياف المنطقة. ويتبيّن كذلك البون الشّاسع بينها وبين الأسر التي تملك أكثر من هذه المساحة؛ خاصّة منها تلك التي تملك أكثر من ٢٠ هكتارًا. فهذه الأسر المالكة لأكثر من ٢٠ هكتارًا تنفق على تمدرس أطفالها مثلًا، من أربعة أضعاف إلى عشرة أضعاف ما تنفقه الأسر الفقيرة في المتوسّط وسنويًّا.

وفي ما يتعلّق بالتّمدرس؛ نشيرُ إلى أنّ نسبةً مهمّةً من الأبناء الرّيفيين لا تلتحق بالمدرسة، نتيجة العوز الذي تعاني منه أسرٌ ريفيّةٌ عديدةٌ. وتبرز هذه الظّاهرة بجلاءٍ في التجمّعات السكّانيّة التي تحتلّ قمم التّلال والأكمات. فعلى سبيل المثال، تبين من خلال الدّراسة الميدانيّة بقرية زغوانة، التي توجد بمنطقة تيسة التّابعة إداريًّا إلى إقليم تاونات؛ أنّ أكثر من ٤٠ ٪ من الأسر الرّيفية صرّحوا بأنّ لديهم أكثر من طفل غير متمدرس.

تلال مقدّمة الرّيف الأوسط، منطقة طردٍ بشريّ تقليديٍّ

ساهم التّفاوت الكبير في بنية تملّك الأراضي الفلاحية، وتوالي السّنوات العجاف، وحدّة التّعرية، وضعف التّجهيزات الاجتماعية؛ في تنامي الهجرة الرّيفيّة بتلال مقدّمة الريف، منذ عدّة عقودٍ مضت. ففي ما بين ١٩٣٦ و١٩٥٢، فقدت تلال مقدمة الريف بين ٥ و١٦٪ من سكّانها. وخلال سنة ١٩٥٢، فقد المجال الخاضع لقرية "با محمد" وحده ١٨ ٦٠٠ نسمة من بين مجموعةٍ سكّانيّةٍ قُدِّرت آنذاك بنحو ١٠٠ ٧٧ نسمة[٣٤]. وقد قُدّر عدد

٣٣ حسن ضايض، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠١.

34 Barou Castet & J. C. Petit, "Contribution à l'étude des mouvements de la population marocaine musulmane et de l'exode rural", *Bulletin économique et social du Maroc*, Maroc, Vol. 4 (1955), p.435.

الأسر التي غادرت مقدّمة جبال الرّيف بين ١٩٣٦ و١٩٦٠، بنحو ٥٠٠ ٣٣ نسمة[٣٥].

جدول رقم ٥: تطور معدّلات النّمو السكّاني السنوي بمنطقتي "تيسة" وقرية "با محمد" بين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ [٣٦]

جماعات قرية با محمد	معدّل النمو السكّاني السنوي (٪)	جماعات تيسة	معدّل النموّ السكاني السّنوي (٪)
بني سنوس	٠	عين لكدح	-٠,٢
بوشابل	٠,٤	عين معطوف	٠,١
غوازي	-٠,١	بوعروس	٠,٣
جبابرة	٠,٦	البسابسة	٠,١
الولجة	٠,٧	أولاد داود	٠,٢
مكانسة	٠,٦	أوطابوعبان	-٠,٣
مولاي عبد الكريم	-٠,٤	رأس الواد	-٠,٢
مولاي بوشتى	-٠,٤	واد الجمعة	٠,٢
سيدي العابد	٠,٤	سيدي محمد بن لحسن	٠,٣

وإذا كان عدد المهاجرين الرّيفيين النّازحين من الجهة الشمالية الوسطى، بين ١٩٧٥ و١٩٨٢، قد وصل إلى ٧٩,٧٠٠ مهاجر؛ فإنّ المهاجرين التاوناتيين – ومن ضمنهم سكّان منطقتي "تيسة" وقرية "با محمد"– قد شكلوا ٤٠٤٨٧ مهاجرًا، أي ٥٠,٨٪ من مجموع المهاجرين. وهذا يدلّ على خطورة النّزيف البشري بهذه المنطقة؛ إذ كان يغادرها خلال هذه الفترة ٦٠٠٠ فرد كلّ سنةٍ. وفي هذا الصدد، صُنّفت المنطقة ضمن الأقاليم التي عرفت معدّلات هجرةٍ سلبيّةٍ مرتفعةٍ؛ إذ بلغ فيها معدّل الهجرة [٣٧] ٦٣ بالألف سنة ١٩٨٢ [٣٨].

ويمكن إدراك أهميّة الهجرة الريفيّة لكلّ الجماعات القرويّة في المنطقة بشكل واضح، من خلال دراسة معدّلات النموّ السكّاني السّنوية بين ١٩٩٤ و٢٠٠٤.

هكذا يتبين من خلال معدّلات النموّ السكاني الضعيفة أو السلبية، أنّ تلال مقدّمة الرّيف، تتميّز بحركة هجرةٍ قويّةٍ. وهي منطقةٌ لا يمكن إلّا أن تكون طاردةً لأهلها وبشكل مستمرٍّ؛ ما دامت العوامل المفسّرة للهجرة، لا تزال هي الأخرى مستمرّةً: ضعف التملّك، الضّغط البشري، وطأة الجفاف، ضعف الدّينامية الاقتصادية، غياب إستراتيجيّةٍ تنمويّةٍ شاملةٍ.

35 Daniel Noin, op. cit., p267.

٣٦ مديريّة الإحصاء، **الإحصاء العام للسكّان والسّكنى** (الرباط، ١٩٩٤،٢٠٠٤).

٣٧ معدّل الهجرة يساوي الميزان الهجري (الوافدون ناقص النّازحون) بالنّسبة إلى السكّان خلال فترةٍ معيّنةٍ.

38 Centre d'Etude et de Recherche Démographique (C.E.D), *Analyses et tendances démographiques au Maroc* (Rabat: Direction de la Statistique, 1986), p131.

ثالثًا: الإطار الإستراتيجي العام لتنمية ريفية مندمجة بمنطقة تلال مقدمة الريف الأوسط[٣٩]

يتأسّس التصوّر الإستراتيجي لتنمية منطقة الدراسة، والذي يتوخّى تحسين الدّخل الفردي، والتّقليل من التّفاوت الاجتماعي؛ على ثلاثة مرتكزات أساسيّةٍ هي: التنمية الفلاحيّة، وإدماج أنشطة خدماتيّة فلاحية وغير فلاحية، وتحسين البنية التحتية الاجتماعية.

مؤهّلات طبيعيّة ملائمة لاستغلال فلاحي عصري

ومن هنا، نفترض أنّ تطوير القطاع الفلاحي وتحديثه بتلال مقدمة الرّيف الأوسط يجب أن ينطلق من التوجهات الكبرى الآتية:

التوجّه الأول: التأسيس لإعدادٍ فلاحي شامل

على مستوى الإعداد الهيدروفلاحي: نظرًا لتوفر المنطقة على مسطحات مائيةٍ كبيرةٍ، وخاصّةً منها سدّ الوحدة (٣,٨ مليار متر مكعّب) وسدّ إدريس الأوّل (١,٥ مليار متر مكعّب)، وبسبب وجود أراضٍ زراعية قابلة للريّ؛ يمكن -في مرحلةٍ أولى، وبعد وضع مخطّطٍ زراعيٍّ ومائيٍّ- جلب الماء بواسطة محطات ضخٍّ لسقي الأراضي المنخفضة الموجودة على امتداد الأودية الكبرى (اللبن، إيناون، سبو، ورغة).

وفي مرحلةٍ ثانيةٍ، يمكن توسيع المجال المسقيّ العصري؛ ليشمل كلّ الأراضي المنخفضة والأراضي ذات الانحدار الخفيف الموجودة عند أقدام التلال[٤٠].

ويتطلب نجاح الإعداد الفلاحي العصري في هاتين المرحلتين عمليّة ضمّ الأراضي -وخاصة منها أراضي التلال- التي تتميز بتجزؤ كبير في الملكيات. وهي العملية التي تتطلب دراسات ميدانية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مختلف الأراضي من حيث إمكاناتها الفلاحية، وكذلك طرق استغلال التربة في وضعها الحالي.

على مستوى الإصلاح الزراعي: تتميز البنيات الزراعية الحالية بوجود ملكيات صغيرة، وباستعمال تقنيات استغلال فلاحي متخلفة، لا تسمح بمحاصيل زراعية جيدة. ولهذا، فإن استعمال تقنيات فلاحية جديدة، وإعادة تنظيم استعمال واستغلال الأرض؛ يتطلبان مجموعة من الإجراءات التقنية والإجرائية:

- ضمّ الملكيات إلى مجموعةٍ واحدةٍ (bloc)، لا تقل عن هكتار واحد في الأراضي الوعرة، وفي مجموعة واحدة لا تقل عن هكتارين في الأراضي المنبسطة وخفيفة الانحدار.
- رفع الإنتاجية والمردود على مستوى وحدات الإنتاج.

---

٣٩ هذا التصور الذي نقدمه في هذه الدراسة، هو حصيلة شخصيّة لمعرفتنا الميدانية بهذه المنطقة؛ بفضل الأبحاث التي أنجزناها أو أشرفنا على إنجازها (دكتوراه دولة، بحوث ماجستير، إجازة، مشاريع بحث).

٤٠ الإعداد الفلاحي العصري الموجود في المنطقة (مشروع السّاهلة ومشروع سبو الأوسط وإيناون)، والذي لا يمتدّ إلّا على نحو ٢ ٪ من المساحة الصّالحة للزّراعة؛ هو دليلٌ على إمكانيّة توسيع الريّ العصري إلى الأراضي التي تطرّقنا إليها في هذا التوجّه.

- إدماج الزراعات المربحة التي لا تتطلب استثمارات كبيرةً، وخاصّةً منها القمح الطري والقطاني (الحمص، الفول، الفاصوليا) وزراعة الكبَر (caper). ونشير – في هذا الصدد – إلى أنّ هكتارًا واحدًا من الكبَر الذي ينتشر بشكل كبير في منطقة "تيسة"؛ يمكن أن يدر على صاحبه أكثر من عشرة آلاف درهم خلال سنة مطرية عادية.
- تشجيع تربية الماشية من خلال إدماج السلالات التي تتكيف بسهولة مع قطاع الحبوب.
- إعادة تأهيل تربية الخيل بمنطقة "تيسة" (مهد الخيول)، بالشكل الذي يعيد لها إشعاعها الوطني والدولي، ويجعلها تسهم في التّعريف بالمؤهلات الفلاحية والسياحية التي تزخر بها؛ وذلك بالخصوص في ميدان الصّنف العربي البربري.
- إدماج المزارعين في تعاونيات فلاحيّةٍ تمكّنهم من الاستفادة من الإرشاد والتأطير الفلاحيّيْن، وتجعلهم عنصرًا أساسيًّا في القرارات المتعلّقة بالإنتاج الزّراعي والحيواني.
- تطوير الشّبكة الطّرقية بالشّكل الذي يسهِّل تصريف المحصول الزّراعي إلى الأسواق المحلّية والجهوية.
- وضع مخططٍ شامل لإزالة التلوث البيئي، من أجل تنمية مستدامةٍ حقيقيّةٍ.

إن تبنّي هذا الإصلاح، سيؤدي إلى تغيرات كبيرةٍ في التصرفات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان الريف. فعلى المستوى الاقتصادي، سيترتّب على إدخال زراعة البقول (الخضر) والمواشي (الأبقار المحسنة) والزراعات العلفية في أنظمة الإنتاج بالمناطق المنخفضة، انطلاقُ دينامية كبيرة ومتنوعة في الأسواق المحلية: ظهور مهن جديدة، الرفع من مداخيل الأسواق، تنمية الشغل الدائم بالمراكز القروية.

وأما على المستوى الاجتماعي والثقافي، فسيشجع تحسين الدخل على تغيير أنماط العيش وأساليبه على مستوى النفقات الغذائية وغير الغذائية.

ونعتقد أنّ هذا التصور قابل للإنجاز؛ خصوصًا أنّ الوعاء العقاري المحلّي يسمح بذلك. فوجود ملكيات كبيرة على امتداد الأودية وعند أقدام التلال، ووجود مالكين حضَريّين ميسورين؛ من شأنه أن يشجّع على إقامة اقتصاد ريفيٍّ متينٍ ومتنوع. إلّا أنّ التأسيس لهذا الإصلاح وتثبيته، يقتضي الانفتاح على مؤسّسات المجتمع المدني، من خلال إشراكها في برمجة كلّ عمليّات الإصلاح الزراعي وتمويلها وإنجازها وتتبُّعِها.

على مستوى الأنظمة العقارية:إضافةً إلى التّهيئة العقارية التي سبقت الإشارة إليها؛ يعتبر الإصلاح العقاري ضرورةً ملحّةً للتّنمية الفلاحيّة المنشودة في المنطقة، وذلك من خلال الإجراءات الآتية:

- تأمين ملكيّة الأرض عن طريق تعميم التحفيظ العقاري وتبسيطه.
- توحيد الأنظمة العقارية (الأراضي الجماعيّة والسّلاليّة، أراضي الدّولة، أراضي الجيش) في نظام الملكيّة الفرديّة.
- التخلّص من الإجراءات القانونية التي تعرقل حرّية الصّفقات العقارية.

- تيسير الاستثمار الجماعي للشّباب الرّيفي في القطاع الفلاحي وفي الخدمات المرتبطة به، عن طريق الاقتراض المريح؛ وهو ما يمكّن من الحصول على الأرض بأثمانٍ مناسبةٍ.

التوجّه الثّاني: العمل على إنتاج مشهدٍ زراعيٍّ وظيفيٍّ

سيسمح إدماج السّقي العصري وإقامة إصلاح زراعيٍّ متينٍ، بإعادة تشكيل المشهد الحالي لمنطقتي "تيسة" وقرية "با محمد" تبعًا لأربع درجات زراعيّةٍ تفرضها مستويات الارتفاع الموجودة:

مستوى الأراضي المنخفضة وأراضي ضفاف الأودية: يسمح هذا المستوى الطبوغرافي المتميز بسيادة الطمي الغني، بتبنّي استغلال مكثّفٍ للخضروات والحبوب والكلإ. كما أنّ إدماج سلالة الأبقار المحسَّنة، سيمكّن المنطقة من احتلال مكانةٍ متميِّزةٍ في الشّبكة الجهويّة لإنتاج الألبان ومشتقاتها. ولا شك في أنّ الحالات الموجودة حاليًّا، على مستوى تربية الأبقار والمعيز والأغنام؛ هي بمنزلة ضمانٍ لنجاح هذا النوع من الاستغلال الفلاحي (الصورتان أسفله).

وتجدر الإشارة كذلك، إلى أنّ المنطقة تتوفر على ظروفٍ ملائمةٍ ومتنوّعةٍ لتنمية النّشاط الفلاحي: رطوبةٌ مرتفعةٌ، يدٌ عاملةٌ متوفّرةٌ، أسواقٌ كبيرةٌ، شبكة طرق وطنيّةٍ.

مستوى التّلال المنخفضة والمنحدرات الخفيفة: نظرًا لتوفّر هذا المستوى على أتربةٍ طينيةٍ ملائمةٍ لزراعة الحبوب (القمح، والشّعير) والقطاني (الفول، والحمص، والفاصوليا)؛ فإن تنظيم رطوبة التّربة من خلال السّقي بالرش، من شأنه أن يساهم إلى حدٍّ كبير في الرّفع من مردود هذه الزّراعات، وضمان استمرار المحصول خلال الفترات الجافّة. كما يمكن أن يكون هذا المستوى مجالًا ملائمًا لتكثيف أشجار الزّيتون وإعادة تأهيلها (الصورتان أسفله).

مستوى سفوح التّلال الوعرة: تتميّز هذه التّلال بضعف أتربتها نتيجة نشاط التّعرية المائية، وبانتشارها المجالي الكبير في المنطقة الشّرقية من تلال مقدمة الرّيف الأوسط. ويُعدّ هذا المستوى ملائمًا لتكثيف زراعة الكبَر. وهو الأمر الذي يتطلّب – من جهةٍ – برنامجًا تقنيًّا على مستوى كثافة النّبات، والوقاية من الأمراض، وتحديد فترات مضبوطةٍ للحرث وجني المحصول؛ ويُحْوِج – من جهة أخرى – إلى إرشاد المزارعين في مجال تقنيات التّسويق.

مستوى الأراضي المتدهورة والسفوح شديدة الانحدار: يتطلّب هذا المستوى وضع مخطَّط تهيئةٍ، يتوخّى منع الأنشطة الزّراعية، وغرس الأشجار والنباتات الشوكية؛ للحدّ من تعرية السفوح. في هذه الحالة، يمكن أن تتحول هذه الأراضي عند معالجتها، إلى مجالات رعويّةٍ حقيقيّةٍ، تنفتح على التّجمعات السكانية المجاورة من خلال مسالك معدّة لذلك.

إقامة مهن وحرف جديدة لها ارتباط بالفلاحة وغيرها

سيسمح ظهور مهنٍ جديدةٍ بهذا الوسط الريفي، بالتّقليل من عدد اليد العاملة الفلاحيّة. غير أنّ هذه المهن لا يمكن أن تعرف ديناميّتها وتأصّلها دون الإصلاح الزّراعي الذي سبق التطرّق إليه. وهكذا، فإنّ ظهورها – وخاصة ما يتعلق منها بورشات الإصلاح الميكانيكي – سيؤدي بشكل آليٍّ إلى الرّفع من مستوى عيش الأسر،

وإلى توسع الإشعاع المجالي للمراكز القروية؛ بل وإلى الرفع من الطلب على مواد البناء والسلع الغذائية وغير الغذائية. كما يمكن أن تحتضن قرى المنخفضات، وتلك الموجودة بالقرب من محاور الطرق الرئيسة، وحدات في الصّناعات الغذائية (معالجة الكبَر وتعليبه، مطاحن الحبوب، معاصر الزيتون...)؛ بالشّكل الذي يؤهّلها لتكون مراكز تجميع وتسويق في ظرف خمس سنوات.

ونظرًا للمؤهّلات الطبيعيّة التي تحظى بها المنطقة (سدود، آثار تاريخية، غابات، وحيش (حيوانات آيلة للانقراض))؛ فإن الاستثمار في السّياحة الريفية، من خلال إنشاء مرافق استقبال وتنشيطٍ متنوّعةٍ (قرى سياحيّة، مخيّمات، مجالات ترفيهيّة منظّمة، حمى للقنص، إعداد العيون)؛ سيزيد من الأهمية الإشعاعية لهذه المنطقة إذا ما دُمجت في الحركة السّياحية الجهويّة (فاس، شفشاون).

غير أن نجاح هذا الاختيار، في مراحله الأولى؛ يبقى رهين الدّعم الذي تقدّمه الدولة لفائدة المستثمرين الشبّان، في مجال الاقتراض وشراء التّجهيزات، وفي مجال الإعفاء الضّريبي.

تحسين البنيات التّحتية والاجتماعية

إنّ تحسين الدّخل، لا يعني بالضّرورة تحسين نوعيّة حياة سكان الأرياف ومستوى عيشهم إن لم يُقرن بتنمية رأس المال البشري. ويكون ذلك من خلال تشجيع التّمدرس، ومحو الأمية الوظيفية، وتحسين الوضعية الصحية للسّكّان الرّيفيين.

فإذا أخذنا على سبيل المثال البنيات الطرقية؛ فسيمكّن تعبيد الطرق، وتوفير وسائل النقل في هذه المنطقة، من تحقيق مجموعةٍ من الأهداف، من بينها:

- تشجيع رأس المال الحضري على الاستثمار في البوادي.
- تمكين الأرياف العميقة من ولوج مراكز الاستشفاء والأسواق الجهويّة.
- تشجيع الفتاة الرّيفية على التّمدرس.
- تسهيل التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مختلف التّجمعات الرّيفية.
- الرّفع من مستوى الإنتاجية للمحيطات المروية.

خاتمــة

على الرّغم من مرور أكثر من خمسين سنةً على استقلال المغرب؛ فإنّ غالبيّة أريافه لا تزال متخلِّفة عن ركب التّنمية الاجتماعيّة والاقتصادية. ولا يمكن لها أن تكون على غير ذلك الشكل، ما لم تُدمَج في تنميةٍ اقتصاديّةٍ أسُسها متنوّعةٌ ومتعدِّدةٌ، وتمكّن من تنويع مصادر العيش. فالاعتماد على القطاع الفلاحي وحده في تحقيق

التّنمية الشّاملة، لاعتبارات سبق ذكرها؛ لن يسمح بتخطّي الصّعوبات البنيويّة التي تحول دون تحقيق ظروف العيش الكريم لسكّان الرّيف.

كما أنّ الأرياف المغربيّة ستبقى على حالها؛ ما لم يقع التخلّص من استمرار إغناء مناطق وتهميش أخرى. فالتخلّف الذي تشكو منه؛ يجد تفسيره بالدّرجة الأولى في الاختيارات السّياسية المتوالية التي أدّت إلى تفاقم الشّروخ الاجتماعية بين البوادي والمدن، وبين الفقراء والميسورين. لذا، نعتقد أنّه إذا سُنّت سياسةٌ تنمويّةٌ ريفيّةٌ رشيدةٌ؛ فإنّ تنمية القطاع الفلاحي، قد تمكّن من تحقيق نموٍّ اقتصاديٍّ ريفيٍّ شامل، لارتباطه بالقطاعات الأخرى المنتجة وتأثيره فيها (الصناعات الغذائية، الحرف، التّجارة، الخدمات).

المراجع

باللغة العربيّة:

١. دويدري، رجاء وحيد. **البحث العلمي، أساسيّاته النظريّة وممارسته العملية** (دمشق – سورية: دار الفكر، ٢٠٠٠).

٢. رحو، محمد. "التّعرية في مقدمة الرّيف الأوسط، المنطقة البينهرية اللبن –سبو– ورغة، استمرار للتطوّر الطبيعي، منتوج مجتمعي"، رسالة لنيل دكتوراه الدّولة في الجغرافيا، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٩٩.

٣. ضايض، حسن وألفة حاج علي. "الهجرة الرّيفية بإقليم تاونات أو البحث عن توازن جديد"، **سلسلة دراسات مجالية**، رقم ١، مجموعة البحث حول جبال الرّيف، تطوان، ٢٠٠٢، ص ٢٩–٤٨.

٤. ضايض، حسن. "المجال والمجتمع جنوب الرّيف الأوسط"، رسالة لنيل دكتوراه الدّولة في الجغرافيا، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، غير منشورة، كلّية سايس فاس، ٢٠٠٥.

٥. ضايض، حسن. "التّحديث السّياسي بمنطقة قرية با محمد وإسهامه في التنمية المحلية، أيّة حصيلة"، **مجلّة المجال والمجتمع المغربي**، الدّار البيضاء، عدد ٩ (٢٠٠٥)، ص ٢٥–٣٤.

٦. العاجي، المفضّل. "التّمدين وإعداد المجال الحضري بإقليم تاونات"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلّية ظهر المهراز – فاس، ٢٠٠٠.

٧. المودن، عبد الرحمان. **البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل إيناون والمخزن بين القرن ١٦ و١٩**، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم ٢٥، ط١ (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٥).

٨. الناصري، محمد. **الجبال المغربية، مركزيتها، هامشيّتها، تنميتها** (الرباط: منشورات وزارة الثقافة والاتصال – مطبعة دار المناهل، ٢٠٠٢).

باللغات الأجنبيّة:

9. Ajbilou, Aziz & Abdessalam Fazouane. " Pauvreté urbaine, environnement et problème de santé au Maroc ", *Cahier de Recherche de l'Equipe MIMAP-MAROC*, Etude E3, INSEA, Rabat, 1999.

10. Assi, Driss. *La pauvreté et l'action de l'État au Maroc*. (Marrakech : éd. de la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales- Semlalia, 2003).

11. Boutet, Sébastien. *Protection de la ressource en eau du barrage Sahla*, rapport de stage (Taounate: ONEP, 1999).

12. Castet-Barou & J. C. Petit. "Contribution à l'étude des mouvements de la population marocaine musulmane et de l'exode rural", *Bulletin Economique et Social du Maroc*, No. 4 (1955), pp.423-458.

13. Centre d'Etude et de Recherche Démographique. *Analyses et tendances démographiques au Maroc* (Rabat: Direction de la Statistique, 1986).

14. Daïde, Hassan. "Rôle de l'économie migratoire dans le développement des activités urbaines", *Revue La Synthèse*, No. 5 (1996), pp.14-19.

15. Direction des Eaux et Forêts. *Plan d'aménagement anti-érosif du bassin versant de l'oued Ouergha en amont du barrage Al Wahda, analyse de la situation actuelle* (Rabat, 1994).

16. Fejjal, Ali. " Les migrations de population dans les rapports de Fès avec les régions prérifaines : les rapports villes-campagnes sur la bordure méridionale du pays Jbala ", *Al Maarif Al Jadida*, G.P.E.J Rabat, 1995, pp. 69-76.

17. Haut Commissariat au Plan. *Evolution des niveaux de vie, des inégalités et de la pauvreté au Maroc* (Rabat, 2009).

18. Lazarev, Grigori. "Répartition de la propriété et organisation villageoise dans le Prérif, l'exemple des Hyaïna " , *Revue la Géographie du Maroc*, Rabat, No. 8 (1965), pp. 61-74.

19. Maurer, Gérard. *Les Montagnes du Rif central: Etude géomorphologique* (Rabat: Institut Scientifique, 1968).

20. Ministère de l'Agriculture. *Etude pédologique de reconnaissance au 1/100 000 en vue de la mise en valeur agricole dans les cercles de Taounate et Ghafsaï, province de Taounate,* Rapport DPA de Taounate, Maroc, 1995.

21. Ravallion, Martin. *Comparaisons de la pauvreté, concepts et méthodes,* Document de travail, No. 122, Banque Mondiale, 1996.

22. Rousseau, Sophie. "Capabilités, risques et vulnérabilités", In: Dubois J-L. & autres (éds.), *Pauvreté et développement socialement durable* (Bordeaux: PUB, 2001).

23. Sabir, Mohamed & Boudhar. " Evaluation de l'efficacité physique et socio-économique de la DRS fruitière sur versants marneux du Prérif, commune d'Oulad Daoud, Maroc", *Bulletin Réseau Érosion,* No. 19 (1999), pp. 297-310.

24. Touhami, Abdelkhalek. "la pauvreté au Maroc : Une approche basée sur la satisfaction des besoins de base", In: *Pauvreté, Satisfaction des Besoins Essentiels et Variables au Maroc*, Série Etudes de l'INSEA, 1999.

25. Touhami, Abdelkhalek & Chaoubi Abdelaziz. " Distributions des dépenses de consommation des ménages au Maroc: une analyse paramétrique. Économie du Développement ", Vol. 18, No. 2 (2004), pp. 85-106.

26. Tribak, Abdellatif. "Stratégies et techniques de lutte anti-érosive dans les montagnes du Pré-Rif oriental", *Bulletin Réseau Erosion*, Maroc, No. 21 (2002), pp. 45-55.